معيار الحكم الرشيد في دولة نهج البلاغة
في ضوء نظرية كبش الفداء

مهدي آقاجاني
طالب الدكتوراه في القانون الجنائي وعلم الجريمة، فرع قم، جامعة آزاد الإسلامية، قم، إيران
m.aghajani52@gmail.com
الدكتور سيد محمود مير خليلي (الكاتب المسؤول)
أستاذ، مجموعة القانون الجنائي، جامعة طهران پرديس فارابي، قم، إيران
mirkhalili@ut.ac.ir
الدكتور أحمد حاجي ده آبادي
أستاذ، مجموعة القانون الجنائي، جامعة طهران پرديس فارابي، قم، إيران
adehabadi@ut.ac.ir

The standard of good governance in the state of Nahj al-Balagha in light of the scapegoat theory

Mehdi Aghajani
PhD Student in Criminal Law and Criminology, Qom Branch, Islamic Azad University, Qom, Iran
Dr. Syed Mahmoud Mir Khalili (responsible writer)
Professor, Criminal Law Group, Tehran Pardis Farabi University, Qom, Iran
Dr. Ahmed Haji Dehabadi
Professor, Criminal Law Group, Tehran Pardis Farabi University, Qom, Iran

الملخص:-

إنَّ حكومة الإمام علي a التي أطلق عليها المؤلف اسم "دولة نهج البلاغة" وجاءت نتيجة لمطالبات الناس الواسعة، كانت مشتملةً على جوانب من مفهوم العقد الاجتماعي وخاصة بالمواصفات التي ذكرها "روسو". وفي مجال كيفية الحكم تأسست وفقا لشعارات تتطابق مع مؤشرات نموذج "الحكم الرشيد" من قبيل تحقيق العدل، وتحمل المسؤولية، والنظام القضائي الموثوق. وأما إلى أي مدى قد نجحت الإجراءات في الانطباق على الإلزامات الناشئة عن هذا النموذج لتوفير الاحتياجات، وبالنتيجة السيطرة على الجريمة، فهو ما تم قياسه بمعيار نظرية "كبش الفداء" باعتبارها نظرية نقدية في مجال علم الجريمة من أجل الحصول على الإجابة ومعرفة فاعلية الخطوات الجنائية وتأثيرها في السيطرة على الجريمة، أو في مجابهة الإسقاط والتشدد الجنائي. وتشير نتائج هذه المقالة التي تم تدوينها وفقا للمنهج الوصفي التحليلي إلى أنَّ دولة نهج البلاغة في ظل الاعتقاد بالمسؤولية أمام الله تعالى قد التزمت في العمل بنموذج الحكم الرشيد وخاصة في مجال العدل الاقتصادي، وتقليل الفجوة الطبقية، ومحاربة التمييز في مكافحة الجريمة، كل ذلك مصحوبا بتجنب استعمال العنف مهما أمكن.

الكلمات المفتاحية: حكومة نهج البلاغة، الحكم الرشيد، نظرية كبش الفداء، العقد الاجتماعي، السيطرة على الجريمة.

Abstract:-

The government of Imam Ali which the author named "Nahj al-Balagheh's government", has aspects of the concept of social contract, especially with Rousseau's coordinates, through the formation of the result of widespread appeals of the people. In the way of governance, it was formed with slogans in accordance with the characteristics of the "good governance" model, such as justice, accountability, and a reliable judicial system. To what extent the procedures are consistent with the requirements of this model in order to meet the requirements and finally control the crime It was evaluated with the criterion of "victim ram" theory as a critical theory of criminology in order to find out the accountability and effectiveness of effective criminal and non-criminal measures in crime control or, on the contrary, projection and criminal strictness. The results of this article, written in a descriptive-analytical way, show that the government of Nahj al-Balagheh, in the light of its belief in accountability to God Almighty, is in practice a model of good governance, especially in the field of economic justice and reducing the class gap and non-discrimination in the fight against crime. In addition to avoiding violence, he has been committed.

Keywords: Nahj al-Balagheh government, good governance, victim ram theory, ocial contract, crime control.

١. المقدمة:ـ

إنّ موضوع السيطرة على الجريمة وتحقيق الأمن سواء في المجتمعات التقليدية أو الحديثة طالما كان مدعاةً لاهتمام الحكومات ومثاراً لمخاوفها، لكن منهجية التعرّف على العوامل المؤدية إلى الجريمة، واتخاذ السياسات المؤدية إلى السيطرة عليها تختلف من دولةٍ لأخرى. يعتقد الكثيرون من العلماء المختصون في مجال الجريمة أنّ السبب المؤدي إلى غالبية الجرائم هو تقصير الدولة في أداء التكاليف التي أوكلها المواطنون إليها وجعلوها في عهدتها بموجب العقد الاجتماعي، وكذلك كيفية تعاطي الدولة مع ظاهرة الجريمة. ورغم أن نظريه العقد الاجتماعي في مجال الحقوق المتبادلة بين الناس ونظام الحكم قد طُرِحت في اطار الحداثة والمجتمع الليبرالي الغربي لكنها لا تقتصر على عصر التنوير والمجتمع الغربي فقط. إنّ العبارة الواردة في كلام الإمام علي a في الرسالة رقم ٢٦ من نهج البلاغة: "إنّ أعظم الخيانة خيانة الأمة وأفظع الغش غش الأئمة" يمكن أنْ نستنبط منها انه a يؤيد بنحو ما وجود مثل هذا العقد الاجتماعي بين الحاكم والأمّة (عزيزي، ١٣٩٩).

رغم وجود الآفاق الإيجابية للدولة الناشئة عن العقد الاجتماعي، لكن الاستياء العام الناشئ عن تجمع الثروات في أيدي ثلة قليلة من الأفراد أدى إلى طرح فكرة دولة الرفاهية القائمة على مبنى تدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية، والقيام بخطوات الدعم للطبقات المُعدمة، واتخاذ المناهج الإصلاحية والعلاجية في مجال السياسة الجنائية، لكن القواعد القوية والصارمة للدولة الليبرالية أدت إلى عدم الوصول إلى نجاح يُذكر في أغلب الدول الغربية. (رفيعي، ١٣٧٩).

إنَّ الصراع القائم بين دولة الحد الأدنى (الليبرالية) والدولة الكبيرة، يُحسُّ فيه بفراغٍ نتيجة لعدم وجود النموذج المناسب للإدارة الاجتماعية من جانب الدولة. وعلى هذا الأساس قام البنك الدولي في عام ١٩٨٩ ولأول مرة بطرح نظرية "الحكم الرشيد" وذلك من خلال بيان مؤشراتها كنموذج لتقديم الخدمات العامة الفاعلة، والنظام القضائي الموثوق به، والنظام الإداري المتجاوب. (stow, 1992, p391)

١ -١ بيان المسألة

إنّ حكومة الإمام علي a باعتبارها دولة إسلامية تحمل عقيدة حكومية، ولهذه الجهة

أطلق المؤلف عليها اسم "دولة نهج البلاغة"، وقد تأسست بطلبات شديدة من الناس، ورفعت شعارات العدالة الاقتصادية وإزالة التمييز بين الناس. ومن هنا فإن هذه الحكومة يمكن تقييمها وفقا لمؤشرات "الحكم الرشيد" التي يكون التصميم الأولى فيها اقتصاديٌّ، ثم يتسع ليشمل مجالات أخرى من أجل زيادة تأثير الدولة. وهذه المقالة تسعى للإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى استطاعت دولة نهج البلاغة القيام بمسؤولياتها التي أعلنتها في بداية تسلمها للحكومة وذلك من أجل تقليل الهوة والفواصل الطبقيّة الناشئة عن التمييز بين طبقة تمثّل أقلية من الناس، وبين الأكثرية منهم، وهو الموضوع المرتبط بمسؤولية الدولة كما أنه وقع موردا لانتقاد نظرية كبش الفداء التي ترى أنّ الجريمة ناشئة عن تقصير الدولة في أداء مسؤولياتها الذاتية، فتقوم بالتضحية بالأفراد في سياق سياساتها الخاطئة، وخاصة في مجال السيطرة على الجريمة. وفي هذا المقال يتم التركيز على مؤشرات الحكم الرشيد - بغض النظر عن مبنى هذا النموذج في المستوى العالمي - باعتبارها قيما مستقلة ومعياراً في مجال التقييم.

٢ - ١ سابقة البحث

لقد بُحث موضوع تطابق الحكم الرشيد مع مضمون نهج البلاغة من زوايا مختلفة. لقد بحث كلٌ من:

- أبو الفضل شاه آبادي وآمنة جامه بزرگي (١٣٩٢ هجري شمسي) في مقالة لهم تحمل عنوان "حكمراني خوب از ديدگاه نهج البلاغه" [الحكم الرشيد في رؤية نهج البلاغة]، وينتهي هذا المقال إلى نتيجة وهي أنّ رؤية الإمام علي a حول الحكم لا تتنافى مع نظرية الحكم الرشيد، وليس ذلك فحسب بل هي أتم وأكمل منها في كثيرٍ من الموارد.
- مقالة لسيد على حسيني تاش، وقادر على واثق بعنوان: "حكمراني خوب و ارائه حكمراني شايسته بررسي و شاخص هاي اين دو از ديدگاه امير المؤمنين a " [الحكم الرشيد وعرض الحكم اللائق، دراسة فيهما ومؤشراتهما في رؤية أمير المؤمنين a]، وقد قام هذا المقال باستنباط المؤشرات حول كيفية حكومة الإمام علي a ، وعرّف نموذج يحمل عنوان "الحكم اللائق" كما أجرى مقايسة بينه وبين

الحكم الرشيد.

- مهدي ديهيم پور (١٣٩٨ هجري شمسي) الذي اهتم بهذا الموضوع في مقال له يحمل عنوان: "طراحي الگوي حكمراني خوب بر أساس عهدنامه مالك اشتر با رويكرد داده بنياد" [تصميم أنموذج الحكم الرشيد على أساس عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر وفقا لمنهج البيانات الأولية].

وعلى الرغم من تعدد المقالات لكن لم يجر أي بحثٍ في مجال تقييم الالتزام بالحكم الرشيد في حكومة الإمام علي a في إطار العقد الاجتماعي وفقا لرؤية نظرية كبش الفداء كنظرية نقدية في علم الجريمة وتأثيرها في السيطرة على الجريمة، وهو الموضوع الذي تسعى مقالتنا هذه لدراسته، فيكون هذا البحث جديداً من هذه الجهة ومبتكرا في هذا المضمار.

١ - ٣. ضرورة البحث وأهميته

إنَّ من أهم مسؤوليات الدولة توفير الأمن الشامل للمواطنين عبر اتخاذ سياسات فاعلة غير جنائية، وهذا يُساهم بنحوٍ طبيعي في إزالة منشأ الفساد والتضاد الاجتماعي أو على الأقل يقلل منه مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة إلى مستوى مقبول. وحكومة الإمام علي a التي تنكشف معالمها من خلال نهج البلاغة يمكن أنْ تُلحظ منضويةً تحت أنموذج معين، لكنها مع الأسف لم يتم دراستها وتقييمها بلحاظ كيفية وضع السياسات المؤدي إلى السيطرة المستقرة على الجريمة، وإيجاد المجتمع الآمن، وهذا فراغ يُحسُّ بضرورة ملئه.

٢. تاريخ نظرية كبش الفداء وتعريفها

يرى بعض علماء الجريمة أنّ المجرمين ما هم إلا ضحايا للظروف الاجتماعية السيئة، وأن المجتمع يلعب دورا مؤثرا في وقوع الجريمة، كما أنّ القوانين الجنائية الحديثة القائمة على مبنى أصل قانونية الجريمة والعقاب سواءٌ في عملية التجريم أو عملية الملاحقة قد فشلت في تحقيق أهدافها. وفي هذا المسار تُعدُّ "القوة" عنصرا بالغ التأثير. ومن هنا نجد أنّ القانون الجنائي وعلم الجريمة المعاصران منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن واجها آراء ناقدة في مختلف الزوايا والأعماق. لقد قدم الفرنسي جون ميشيل بيسيت عالم الجريمة وعلم الاجتماع تحليلا فلسفيا علم اجتماعي لظاهرة الجريمة وطرح نظرية كبش الفداء، وانتقد إطار القانون الجنائي المعاصر، ويمكن بيان هذه النظرية بما يلي: "إنَّ الدولة تتمتع بدعم المجاميع التي تتمتع بالقوة،

ونتيجةً لاتخاذ الدولة قرارات خاطئة تخلق ظروفا اجتماعية مضطربة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة. لكن مسؤولي الدولة يُحمّلون المجرمين المسؤولية الكاملة عن الأوضاع السائدة عبر التشدد في التعامل مع الجرائم والتضحية بالأشخاص".

٣. الجهات المفهومية في نظرية كبش الفداء

إنَّ نظرية كبش الفداء من منظار السياسة الجنائية قبل أنْ تكون ذات وصف جنائي، تستلزم القيام بالتزامات وخطوات شاملة من قبل الدولة في مجال السياسات غير الجنائية، لكن حدود هذه النظرية قائمة على كيفية مجابهة المتهمين والمجرمين من قبل مسؤولي نظام العدالة الجنائية، وفيما يلي نشير إلى أهمها:

٣ - ١. الجريمة والقانون الجنائي

في إطار هذه النظرية لا يكون مفهوم الانحراف حالة واقعية، وإنما هو مُبيِّن لواقع إيديولوجي، والمجاميع الاجتماعية المسلّطة هي التي تقوم بتنظيم القوانين بما يتناسب مع مصالحها، تلك القوانين التي يُعد عدم الالتزام انحرافا، وهي بذلك تقوم بإيجاد الانحراف (بيسيت، المصدر السابق، ص٩٦). إنَّ الرأسماليين والطبقات العليا تقوم بإجبار الأكثرية على اتباع قيمها من خلال تهديدها بالجهاز الجنائي.

وفي هذا الإطار فإن المجرم بسبب انتمائه إلى الطبقة العمالية أو الطبقة الدنيا، وابتلائه بالفقر المدقع الشامل، لا يجد أمامه حلا سوى اللجوء إلى السلوكيات العنيفة من مجابهتهم. وبحسب تعبير ميشيل بيسيت إنَّ قانون العقوبات ما هو سوى تبلور اللغة المهيمنة من الطبقة الحاكمة، وتنظيم مجموعة القوانين في الواقع إنما هو مسأسسة للعادات والأمور الممنوعة التي تسمح للطبقة الحاكمة بالاستمرار في حاكميتها. (بيسيت، المصدر السابق، ص١٠٤).

٣ - ٢. نظرية العقوبة الانتقامية

يُعدُّ "الاستحقاق" من المفاهيم الأساسية في نظرية العقوبة، وهو إلى جانب "التناسب" يُمثل عاملا للسيطرة على العنف، وتحديد العقوبة، وفي النهاية الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وحماية حقوق المتهمين. (جوان جعفري، و ساداتي بجنوردي، ١٣٩٠). وفي إطار نظرية كبش الفداء أيضاً يستحق المجرم التعامل معه وفقا لنتيجة عمله، لكن الاستحقاق

الذي تم الحديث عنه في نظرية العقوبة التقليدي سببه الإخلال الواقعي في النظام العام عبر الجريمة، وله جهة عينية وفهم عام، بينما ترى نظرية كبش الفداء أنّ المجرم يستحق العقوبة لأنه تجاهل هياكل القوة، وفي الحقيقة إنَّ الاستحقاق وفقا لهذه النظرية يكتسب جهةً اعتبارية. وبهذا الوصف تكتسب صفة "التناسب" مفهوما خاصا وترتبط بمستوى تعرضها لهيكل القوة. وفي التعاليم الأساسية لنظرية العقوبة تكون العقوبة بإزاء الدَين الأخلاقي للمجرم، ويمكن تبريره عقلا (صابري، ١٣٩٣). بينما في نظرية كبش الفداء يكون دَين المجرم دَينا سياسيا لا يتطابق مع الأصول الأساسية لنظرية العقوبة. وهذه العملية تؤدي عند العمل إلى التمييز والشدة المضاعفة تجاه المجموعات التي تنتمي إلى الأقلية. وفي الواقع يُعدُّ المتهم نقطة مركزية يتم تفريغ الغضب العام فيها، والمحكمة الجنائية هي التي توصل هذه العملية إلى نهايتها. (بيسيت، المصدر السابق، ص ٦٤).

٣ - ٣ الملاحقة

من أهم ثمرات القانون الجنائي الحديث تأسيس قواعد التعامل مع الجريمة، وقد بيّن رواد هذا القانون مباني وأسس فكرهم في إطار مبدأ "قانونية الجريمة والعقاب"، ومبدأ "قانونية المحاكمة". وهذا التصوير للقانون الجنائي مبنيٌّ من جهة على رعاية العدالة الماهوية بمعنى ضرورة الالتزام بمعاقبة المجرم بما يستحقه، ومن جهة أخرى مبنيٌ على الوصول إلى العدالة الماهوية عبر رعاية العدالة الشكلية أو الإجرائية. تتجلى أركان نظرية كبش الفداء في مجال العدالة الإجرائية، ورغم التعاليم الأساسية للقانون الجنائي فإنّ هناك قابلية قضائية لأن تتعامل سلطات العدالة الجنائية بتسامحٍ مع المجرم رغم ارتكابه الجريمة، أو أنّه نتيجةً لعمل مسؤولي القضاء والشرطة يدخل أشخاصٌ إلى دائرة الإجراءات الجنائية، بينما تقتضي القوانين الجنائية الحديثة خروجهم عن هذه الدائرة. إنَّ الإطار الذهني الذي يحمله المجرم باعتباره من النقاط المهمة في نظرية كبش الفداء يمنح بشكل استثنائي فرصةً لإيجاد خللٍ في عملية "الملاحقة الجنائية" التي يقوم بها العاملون في مجال العدالة الجنائية. وعلى هذا الأساس ربما نجد شخصا لم يرتكب أي جريمة لكنه مع ذلك تتم ملاحقته، وخاصة بملاحظة أنّ الشرطة يحملون دوافع عدائية ضد هؤلاء الأشخاص. وهذه الطبقات الضعيفة تمتلك قدرةً أدنى في مواجهة الفريق الحاكم لأسباب عديدة منها الفقر، والاختلاف العنصري والقومي، أو الهجرة وغيرها من الأسباب. وبهذه الصورة يُنظر إلى القوانين باعتبارها من

الأدوات الاجتماعية العديدة التي يستفاد منها في سبيل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية الخاصة (سامرس، ١٩٨٢، ص ٢١؛ برين، ٢٠٠٦، ص ١). إنَّ الوصف البنيوي للملاحقة إنما يتجلى بنحو خاص حينما يكون ذا جانب سلبي، وحينما يتمتع الأشخاص الذين خالفوا القانون مخالفة واقعية، الصيانة عن الملاحقة. إنَّ الاستدلالات التي تدور حول محور النتائج والسياسية تستثمر القانون وخاصة في صورته الشكلية وأسلوبه الإجرائي باعتبارها أداةً لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وما إلى ذلك. ومن هنا يعتقد ميشيل بيسيت إنَّ الجريمة دائما يتم صنعها وبدرجات مختلفة من قِبل الجهاز القضائي، وذلك لأنّ الجريمة يجب أنّ تؤدي دورا اجتماعيا محددا، والمجرم يجب أنْ يظهر أيضاً بصورة كبش الفداء (بيسيت، المصدر السابق، ص ٦٤).

٣ -٤ الإسقاط

إنَّ الدولة الناشئة عن العقد الاجتماعي حينما تعجز عن القضاء على الأرضية الاجتماعية المساعدة على تحقق الجريمة وزيادة معدلاتها، يؤدي إلى الغضب الشعبي وانخفاض ثقة الناس بالجهاز القضائي. كما أنّ عدم الاهتمام بالبرامج الناجحة في إدارة المجتمع، وعدم وضع السياسات التخصصية يضطر الحكومات إلى اتخاذ خطوات دفاعية لحماية نفسها تجاه التهم الموجهة إليها، وهناك سياسات وبرامج تؤدي إلى إيجاد مقولة توهم الأعداء، وتصور عمالة بعض المواطنين مما يؤدي إلى دخول الكثيرين في دائرة نظام العدالة الجنائية، وبذلك يتكوّن ركن مهم من نظرية كبش الفداء حيث بدلا من أنْ تقوم الدولة ومسؤولو العدالة الجنائية فيها خاصةً بالتعرف على عوامل وقوع الجريمة التي ترجع غالبية جذورها إلى الإدارة الخاطئة في التعرف على أسبابها ومن ثم علاجها بالطرق العلمية، تسعى إلى الأسلوب الإسقاطي بأن توجّه أصابع الاتهام إلى المجرمين، وتصورهم لدى الرأي العام على أنهم كائنات خطرة يجب القضاء عليها واستبعادها من المجتمع.

وعلى هذا الأساس بدلا من أنّ تتقبل الدولة مسؤولية الهزيمة، وتتجه لإعادة النظر في القيم وترى ضرورة تغيير وإصلاح سلوكها في مجال توفير الأمن الشامل، تستند إلى صيغة الجريمة، والدولة، والقمع من أجل تشديد العقوبة، وتسعى من خلال الدعاية الإعلامية إلى كسب تأييد الرأي العام. وفي هذه العملية يقع المجرمون ضحايا مرة أخرى للسياسات

الجنائية غير المناسبة التي تضعها الدولة كما كانوا في الغالب ضحايا للأوضاع الاجتماعية المؤسفة المحيطة بهم، وكأن عليهم دفع ضريبة فشل الدولة وقصورها في إعمال سياساتها. (عزيزي، ١٣٩٩).

٤. الحكم الرشيد في ظل نظرية كبش الفداء

٤ - ١ سابقة وتعريف الحكم الرشيد

بعد الحرب العالمية الثانية طُرحت ثلاث مقاربات في منهج ومستوى تدخل الدولة في العمليات الاجتماعية: مقاربة الدولة الصغيرة، ومقاربة الدولة الكبيرة، ومقاربة الحكم الرشيد، وقد طُرح مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات التنمية في عقد الثمانيات أي منذ عام ١٩٨٠ وما بعدها. وفي هذا النموذج يتم التأكيد على عدّة أمور وعلى وجه الخصوص خفض مستويات الفقر وإيجاد فرص العمل والرفاه المستقر (شريف زاده، و قلى پور، ١٣٨٢). إنَّ البنك الدولي باعتباره مؤسسة تُقدِّم نموذجا للحكم الرشيد يرى أنّ الحكم الرشيد عبارة عن عملية ومؤسسات يتم من خلالها اتخاذ قرارات الأخذ والاختيار في إحدى الدول (البنك الدولي، ١٩٩٩، ص٣). وهذه المقاربة تكون في البداية ذات منحى اقتصادي، والهدف من تشكُّلها هو التنمية الاقتصادية، ثم أنّ الدولة باعتبارها من عناصر الحكم الرشيد يجب أنْ تتجلى وتظهر من بين مجموعة عناصر على أنها قوية وذات كيفية عالية، وكذلك يجب أنْ تكون ذات منحى سياسي أيضاً (نهادي و سياهكالي مرادي، ١٤٠٠)، وفي هذه الاستراتيجية يتنازل منحى "تصغير" الدولة عن دوره المحوري ويمنحه إلى "تقوية" الدولة. (صوفي مجيد پور، ١٣٨٣، ص ١٢).

يجب على الدولة أنْ تخلق حالة الاستقرار في المجتمع، كما يجب عليها أيضاً أنْ تضع الأُطر القانونية المؤثِّرة في النشاطات العامة والخاصة، وأن تسعى لتحقيق الاستقرار والعدل في الأسواق. وفي مثل هذه الظروف يتشكّل الحكم العام الذي يتم فيه التأكيد على قيم القانون والمشروعية بدلا من القيم الاقتصادية والعملانية. (kichert, 2002, p 1472).

والحقيقة هي أنه بعد مواجه الدولة الكبيرة للفشل، وكذلك الدولة الصغيرة تواجه مقاربات أكثر تشددا تحت عنوان الليبرالية الجديدة مما يؤدي إلى النقمة الشعبية العامة، وبعد ذلك كله يجد أنموذج الحكم الرشيد مجالا وفرصةً للظهور والتحقق.

٤ -٢. مؤشرات الحكم الرشيد

استناد إلى الوثيقة التي نشرها البنك المركزي في عام ٢٠٠٦ وقام بإنجازها ثلاثة من خبراءه وهما كوفمان، وكري، وماسترازي التي ذكرت عدة مؤشرات للحكم الرشيد منها: الاستجابة، والثبات السياسي، وتأثير الدولة، وحاكمية القانون، والسيطرة على الفساد. إنَّ استجابة الدولة تؤكد على مشاركة المواطنين في انتخابات الدولة مما يؤدي إلى الشفافية وخفض مستويات الفساد الإداري. والاستقرار السياسي ناظرٌ إلى مستوى احتمال تعرض حكومة ما للاضطرابات والسقوط من خلال الطرق غير القانونية أو بواسطة الآليات العنيفة (نادري، ١٣٩٠). إنَّ مؤشر تأثير الدولة يؤكّد على كيفية وتدوين السياسات العامة وسياسة الدولة بصورة قواعد، ومستوى التزام النظام السياسي في قبالها، وكلما كان مستوى الالتزام أعلى، سنشهد وضعا أفضل من الحكم الرشيد (شريف زاده و قلي پور، المصدر السابق). وأما إلى أي مستوى تكون القوانين في أحد المجتمعات واقعيّةٌ ويمكن الاطمئنان بتنفيذها، وخاصة كيفية عمل الشرطة والمحاكم القضائية ومستوى تحمل الجريمة والعنف في أحد المجتمعات، فإنما يتم تقويمه وفقا لمؤشرات حاكمية القانون. والمؤشّر الآخر المهم في الحكم الرشيد هو مؤشر السيطرة على الفساد، والأمر الملحوظ في هذا المؤشر هو إلى أي مدى تكون السلطة العامة وسلطة الدولة معرّضة للاستغلال بأن تكون في خدمة المصالح الشخصية، وكلما كان النظام السياسي والدولة بعيدا عن سيطرة واستغلال النُخبة السياسية، وبعيدا عن خدمة المنافع الخاصة، فإن هذا يُعدُّ مؤشرا على الحكم الرشيد (نادري، المصدر السابق).

٥. دولة نهج البلاغة والحكم الرشيد في معيار نظرية كبش الفداء

يمتلك نموذج الحكم الرشيد في مجالي السياسات الجنائية وغير الجنائية قابليات استثنائية في سبيل التمهيد لاتخاذ السياسات الجنائية المتوازنة، وهذا الموضوع يتم تقويمه في ضوء دولة نهج البلاغة.

٥ - ١. دولة نهج البلاغة ونظرية العقد الاجتماعي

يُشكّل العقد الاجتماعي فلسفة الدولة الغربية الحديثة وعلى أساسه تكون الدولة ناشئة عن إرادة أفراد المجتمع، وكل واحد من طرفي العقد يتواجد على أساس القانون ويتم

تعريفه وتبريره حول محور الحقوق والتكاليف. وفي الدولة الغربية الحديثة والفلسفة الليبرالية يكون تكليف الدولة ناشئا عن العقد ولحاظ بدون الجانب الأخلاقي، وإنما يتم العمل الكيفي فقط بهدف المزيد من الربح، بينما في إطار الرؤية والعقيدة الإسلامية التي تتجلى حكومتها في نهج البلاغة وتُشاهد بوضوحٍ فيه، يُعدُّ تقديم الخدمات للناس فضيلة كبرى، ومن ميزات عباد الله المخلصين (نوايي وسيد موسوي، ١٣٩٢)، وبعد مراجعات وطلبات ملحّة ومتكررة من الناس لكي يقبل الإمام علي a بتولي الحكم نجده يقوم ببيان النهج الذي ستسير عليه حكومته وخاصة أولوياتها الاقتصادية واهتماماتها التي تدور حول محور العدل، وقبل الناس بها، وبهذا يتحقق العقد الاجتماعي.

٥-١-١. البيعة والمشروعية

إنَّ ملاحظة أبرز الأحداث السياسية التي وقعت في صدر الإسلام تبيّن أنَه وفقا للتقليد الإسلامي تكون البيعة عادةً لاختيار شخصٍ ليحمل عنوان خليفة رسول الله i ثم يبايعه فريق من خواص الناس أو عامة الناس. وفي خصوص الإمام علي a وبغض النظر عن واقعة غدير خم، فإننا وبنحو خاص فيما يرتبط بإقامة الحكومة نشاهد اختلافا عما سبق من الحكومات، لأنه a لم يقبل التصدي للحكومة إلا بعد إلحاح شديد من الناس لكي يقبل القيادة ويُشكل الحكومة، ونتيجةً لذلك قبل تحمّل هذه المسؤولية. وهذا الموضوع يحمل معه جهات من مفهوم نظرية العقد الاجتماعي، وقد أعلن أعضاء المجتمع فيه من خلال تجمعهم أمام منزل الإمام وإصرارهم عليه لكي يتقبل مسؤولية الحكم، وهم بذلك يعلنون بكل وضوح إرادتهم الجماعية في أنْ يقوم بتشكيل الدولة لإدارة المجتمع. وقد بين الإمام علي a أنّ سبب قبوله التصدي للحكومة هو هجوم الناس عليه وإصرارهم على أنْ يتقبل الخلافة، وقد شبه حركة الناس في بيعتهم له بالإبل الظامئة التي تتدافع نحو حياض الماء. (نهج البلاغة، الخطبة ٢٢٩).

تدل التعاليم الإسلامية على أنّ الحكومة والحكم هو في الأصل لله، كما أنّ فيها جهة تكليفٍ للحاكم الإسلامي من باب تكليفه بإقامة الحدود والأوامر الإلهية، وقد احتجّ الإمام علي a أيضاً في موارد كثيرة في موضوع أحقيته في مقام الولاية والخلافة مستندا إلى ضرورة خلافته للنبي i ، وأثبت هذه العقيدة وهي أنّ أصل الحكم إنما هو من قِبل الله.

(نهج البلاغة، الخطبة ٢). ومع ذلك نجد في دولة نهج البلاغة أنّ الأمر في نهاية المطاف يرتبط بإرادة الناس وطلبهم، وبالظروف الاجتماعية للقبول بمثل هذه الحكومة التي تُعد من موجبات تشكيل الدولة. وقد صرح الإمام علي a في الخطبة ١٣٧ من نهج البلاغة: "فَأَقْبَلْتُمْ إِلَى إِقْبَالَ الْعُوذِ الْمَطَافِيلِ عَلَى أَوْلَادِهَا، تَقُولُونَ الْبَيْعَةَ الْبَيْعَةَ، قَبَضْتُ كَفِّي فَبَسَطْتُمُوهَا وَنَازَعْتُكُمْ يَدِي فَجَاذَبْتُمُوهَا" وهو a يبيّن هنا أنه بعد مقتل عثمان أقبل عليه الناس ليبايعوه، وشبّه شدّة إقبالهم على بيعته كما تُقبل الوالدة حديثا على وليدها.

٥ - ١ - ٢. الانطباق المفهومي مع العقد الاجتماعي

في ضوء الخطبة ٩٢ من نهج البلاغة يمكننا ملاحظة ثلاثة عناصر عند مواجهة الإمام علي a لاقتراح الخلافة، وكل واحدٍ منها يمكن انطباقها على عنصر من نظرية العقد الاجتماعي.

- العنصر الأول: رغم أنّ الإمام علي a يرى خلافته مستندة إلى الله، لكنه يبيّن أنّ رجوع الناس إليه هو سبب قبوله التصدي الحكومة في الوضع الراهن، أي أنّ تشكيل دولة نهج البلاغة إنما يقوم على طلب الناس، وإلا فإن حق الخلافة للإمام على a ثابتٌ منذ يوم واقعة غدير خم، وهذا الاستنباط يمكن تطابقه بنحو خاص مع العقد الاجتماعي لجان جاك روسو التي تؤكد على تحقق الديمقراطية وإدارة المجتمع على أساس رأي الأكثرية.
- العنصر الثاني: إنَّ إشارة الإمام a إلى التكاليف المتبادلة بين الدولة والناس، وهو كان يعلم جيدا أنه طوال ٢٥ عاما أي منذ رحيل النبي الأكرم i إلى يوم توليه للخلافة، اتخذ الخلفاء طريقة معينة في الحكم من قبيل تقسيم المناصب، وتقسيم بيت المال بنحوٍ عادل، والتمييز بين العرب والعجم، مما يعني أنه سيواجه مخالفة ومقاومة شديدة، كما بين الإمام نفسه ذلك بقوله: "دعوني والتمسوا غيري"، وفي الواقع يتحدث الإمام علي a عن تحمل مسؤولية الحكومة الثقيل من أجل إقامة العدل، ورعاية حقوق المواطنين، ومن جهة أخرى يؤكد على لزوم طاعة الناس وتحمل القوانين لكي يتحقق الحكم الرشيد اللائق.
- العنصر الثالث: إنَّ فلسفة تشكيل الدولة وهي إحقاق الحق وإقامة العدل الاجتماعي، قد أشير إليها بصراحةٍ وشفافية تامة، وتعد عقدا بمضمون حفظ أصول

وقيم القرآن الكريم وسنة النبي i وهما اللذان يلبيان المتطلبات الدنيوية للإنسان ويحققان سعادته الأخروية.

٥ - ٢. دولة نهج البلاغة في ضوء المؤشرات غير الجنائية

يُعدُّ الإسقاط من العناصر المهمة في نظرية كبش الفداء حيث تستند إليه الحاكمية في عدم الاعتراف بفشلها في أداء المسؤوليات التي وضعها الناس على عاتقها، فتقوم بإلقاء مسؤولية فشلها في إدارة المجتمع بنحو متوازن ورعاية وثيقة العقد الاجتماعي على عاتق الآخرين، وهذه المجاميع من المحرومين أو ما يصطلح عليهم بالبروليتاريا هي المستهدفة التي يتم توجيه رأس الحربة نحوها، بينما نجد في دولة نهج البلاغة التي هي نتيجة للتوفيق بين التنصيب الإلهي والخلافة المباشرة للنبي الأكرم i ، والتكليف القائم عليها من جهة، والاختيار من قبل الرأي العام وبالإرادة القطعية لأغلبية الناس من جهة أخرى، أدى إلى أنّ تظهر الاستجابة في أعلى صورها. الإمام علي a في الرسالة ٥٣ ينهى مالك الأشتر عن استغلال الإمارة والسلطة من أجل فرض آراءه على المجتمع، ويقول في هذا المجال: "وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ آمرُ فَأُطَاعُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ للدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَ". وفي رسالة له إلى قثم بن العباس والي مكّة يقول: "وَلاَ يَكُنْ لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلاَّ لِسَانُكَ، وَلاَ حَاجِبٌ إِلاَّ وَجْهُكَ، وَلاَ تَحْجُبَنَّ ذَا حَاجَةٍ عَنْ لِقَائِكَ بِهَا، فَإِنَّهَا إِنْ ذِيدَتْ عَنْ أَبْوَابِكَ فِي أَوَّلِ وِرْدِهَا لَمْ تُحْمَدْ فِيما بَعْدُ عَلَى قَضَائِهَا"، (نهج البلاغة، الرسالة ٦٧). يرى الإمام علي a أنّ من حق الناس السؤال عن أركان الحكومة كلها، كما يرى أنّ من واجب الحكومة الإجابة عن أسئلتهم كلها، وفي هذا المجال يقول لمالك الأشتر: "وإن ظنت الرعية بك حيفاً فأصحر لهم بعذرك، واعدل عنك ظنونهم بإصحارك، فإن في ذلك رياضة منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق". وفي الحقيقة إنّ الإمام علي a لا يرى في التنصيب الإلهي ميزةً للتخلص من المسائلة، بل يراه أساسا ومبنىً للالتزام والتقيد بنحو أشد في مجال رعاية حقوق الناس، وأداء التكاليف الحكومية. وفي موضع آخر يدعو الإمام علي a الناس إلى التكلم معه بصراحة وحريّة دون خوف قائلا: "فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ وَ لَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَ لَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ، وَلَا تَظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالًا فِي حَقٍّ قِيلَ لِي وَ لَا الْتِمَاسَ إِعْظَامٍ لِنَفْسِي،

فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوِ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٠٧).

٥ -٢ -٢. العدل والمساواة

نلاحظ في نظرية كبش الفداء أنّ النقطة المركزية في توصيفها النقدي للدولة تتجه نحو انتقاد الظلم المتجذر في الدولة الناشئ عن القانون الحديث، والذي أدى إلى إيجاد فجوة طبقية بين طبقة البروليتاريا والطبقة البرجوازية بحيث أنّ فكرة دولة الرفاهية أيضاً لم تتمكن من إيجاد الوضع المطلوب. ومن هنا يؤكد اللذين طرحوا نظرية الحكم الرشيد على تحقق العدل مستندين إلى مؤشرات من قبيل الشفافية، والسيطرة على الفساد، وريادة الجدارة واللياقة.

في دولة نهج البلاغة يدور معيار قيمة الأفراد حول محور "الحق" و"العدل"، ومن هنا يقول الإمام a : "الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ" (الخطبة ٣٧). وبهذا البيان يتضح أنه في دولة نهج البلاغة لا معنى للتمييز بين الناس بحسب مكانتهم الاجتماعية، ولا للتمييز بين الأقلية والأكثرية التي كانت تمثّل الجوانب النقدية في نظرية كبش الفداء. والإمام علي a يوصي أحد ولاته قائلا: "اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ، وَاحْذَرِ الْعَسْفَ وَالْحَيْفَ؛ فَإِنَّ الْعَسْفَ يَعُودُ بِالْجَلَاءِ، وَالْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْفِ" (نهج البلاغة، الحكمة ٤٧٦).

وكذلك يقول الإمام علي a في عهده لمالك الأشتر: "ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم" (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣).

من الأصول المهمة في دولة نهج البلاغة التدقيق الشديد في اختيار المسؤولين اللائقين في هذا المجال وهو من ضرورات تطبيق العدل، وفي الواقع كان الإمام علي a عبر هذا الطريق بصدد إيجاد هيكلية قادرة على إقامة العدل. إنَّ التمتع باللياقة في المناصب الحكومة يُعدُّ من المصاديق البارزة للعدل السياسي، ويلعب دورا هاما في تقدم المجتمع الإسلامي (موسوي وآخرون، ١٣٩٨).

تشير التجارب التاريخية المتعددة إلى أنّ أكثر النزاعات والحروب نشأت في ظل التوزيع غير العادل للثروات. (حكيمي، ١٣٨٠). والاعتراضات التي اندلعت في

المجتمعات الغربية وخاصة في أواخر عقد السبعينات تشير بوضوح إلى هذا المطلب، كما أنّ جهود السياسيين والاقتصاديين والبنك الدولي في تقديم نموذج الحكم الرشيد قائمٌ على أساس هذا المبنى أيضاً.

كما أنّ رعاية حقوق الأقليّات باعتبارها مؤشّرا آخر من مؤشّرات الحكم الرشيد كانت موردا لاهتمامٍ خاص في دولة نهج البلاغة. وقد سار a عكس سيرة الخلفاء السابقين وقال لا أرى في القرآن الكريم تفضيلا للعرب على العجم. وفي دولة نهج البلاغة يتم توزيع بيت المال بنحو متساوٍ بين الناس. وقد جاء بعض أصحاب الإمام علي a إليه وطلبوا منه أنّ يزيد من حصة الشخصيات المعروفة، لكي يزداد ولائهم له، لكن الإمام رفض ذلك بشدةٍ قائلا: "لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّه". (نهج البلاغة، الخطبة ١٢٦).

٥ - ٢ - ٣. الأمن

يحظى الأمن في رؤية نهج البلاغة بأهمية للجميع وفي المجالات كلها، لذلك نجد الإمام علي a ينبّه قادته وولاته باستمرار على ضرورة الاهتمام بالأمن الشامل (خان أحمدي، ١٣٩١)، ويرى الإمام علي a أنّ الأمن المستقر والشامل إنما يتحقق من خلال رعاية المساواة والعدل. ومن هنا يخاطب الإمام علي a زياد بن أبيه واليه على فارس قائلا: "اسْتَعْمِلِ الْعَدْلَ، وَاحْذَرِ الْعَسْفَ وَالْحَيْفَ؛ فَإِنَّ الْعَسْفَ يَعُودُ بِالْجَلَاءِ، وَالْحَيْفَ يَدْعُو إِلَى السَّيْف" (نهج البلاغة، الحكمة ٤٧٦). وهذه الرؤية لمقولة الأمن تشتمل على تطابق ذا معنى مع نظرية كبش الفداء، كما أنّ تقصير الدولة في أداء مسؤولياتها يؤدي إلى اضطراب الأمن وفقدانه. والأمن في نظرية كبش الفداء ذا مفهومٍ شامل واسع النطاق، والفقر الشديد والتمييز بين الفئات الاجتماعية المختلفة يخلق شرخا طبقيّا مما يؤدي إلى التمرّد والاعتراضات الاجتماعية، وكما عبّر ميشيل بيسيت عن ذلك بأن المنهزمين دائما يهاجمون قواعد اللعبة (بيسيت، المصدر السابق، ص ٥٩).

والجانب الآخر للأمن في رؤية الإمام علي a يتجلى في أنْ يكون المواطنون آمنين في مواجهة الحكومة. ومن هنا يؤكد الإمام علي a في عهده لمالك الأشتر على موضوع الأمن وفقا لهذه الرؤية قائلا: "ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم"، وفي دولة نهج البلاغة تكون أموال وأعراض الناس كلهم محترمةٌ سواء كانوا مسلمين أم غيرهم. ومن خطبة للإمام

على a وقد قالها يستنهض بها الناس حين ورد خبر غزو الأنبار بجيش معاوية: "ولَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ والأُخْرَى الْمُعَاهَدَةِ فَيَنْتَزِعُ حِجْلَهَا...، فَلَوْ أَنَّ امْرَأً مُسْلِماً مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسَفاً مَا كَانَ بِهِ مَلُوماً بَلْ كَانَ بِهِ عِنْدِي جَدِيراً". (نهج البلاغة، الخطبة ٢٧).

٥ - ٢ - ٤. تحمل المسؤولية

تُعدُّ محاربة الفساد من أهم مسؤوليات الدولة. والفساد يسير في مسار تجمع الثروة وتكدّسها، ولا يقتصر ضرره على أنه يساهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى الحفاظ على مصالحهم عبر الطرق غير المشروعة أيضاً. (بيتر لانغست وآخرون، ١٣٨٧). إنَّ الرؤية النقدية لنظرية كبش الفداء هي في الواقع موجّه لنقض الدولة عهدها الذي قطعته لأفراد المجتمع. إنَّ فشل نموذج الدولة الليبرالية الغربية في التصدي للفساد البنيوي أدى في نهاية المطاف إلى أنْ يُقدِّم البنك الدول بعد قرنين من الزمن نموذج الحكم الرشيد. لكن الإمام علي a في بداية قبوله التصدي للحكم بيّن أنّ السبب وراء قبوله لهذه المسؤولية الكبيرة هو أخذ حق المظلوم من الظالم، ويرى أنّ هذا عهدٌ أخذه الله على العلماء أنْ لا يسكتوا على شبع الظالمين حتى الانفجار، وجوع المظلومين [وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى العُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلا سَغَبِ مَظْلُومٍ] (نهج البلاغة، الخطبة ٣). إنَّ السيطرة على الفساد باعتباره واحدا من مؤشرات الحكم الرشيد يلعب دورا محوريا في تحمّل المسؤولية وتأثير الدولة. وعلى أساس تعريف كوفمان فإن الفساد عبارةٌ عن الاستفادة من السلطة والإمكانات العامة لتحقيق المنافع الشخصية (Kaufmann & Kraay, 2001, p 129 - 221).

لقد قامت دولة نهج البلاغة بنحو خاص على أساس الاهتمام بالدور الاقتصادي الاجتماعي للدولة، كما أنّ الإمام علي a في الخطبة ١٥ من نهج البلاغة يعلن قائلا: "واللَّه لَوْ وَجَدْتُه قَدْ تُزُوِّجَ بِه النِّسَاءُ ومُلِكَ بِه الإِمَاءُ ـ لَرَدَدْتُه ـ فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً ـ ومَنْ ضَاقَ عَلَيْه الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْه أَضْيَقُ!". وهدف دولة نهج البلاغة هو توفير الفرص المتاحة في ذلك الزمن للجميع بنحوٍ متساوٍ.

لقد كانت دولة نهج البلاغة استثنائية في تاريخ الدول في مجال محاربة الفساد، وقد بعث الإمام علي a رسالة إلى زياد بن أبيه واليه على البصرة يقول فيها: "وإِنِّي أُقْسِمُ بِاللَّه قَسَماً

صَادقاً لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً لأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شَدَّةً تَدَعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ثَقِيلَ الظَّهْرِ ضَئِيلَ الأَمْرِ والسَّلَامُ" (نهج البلاغة، الرسالة ٢٠). إنَّ التصدي لتربّح فئة الخواص والمقربين يمكن ملاحظته في تعامل الإمام علي a مع أخيه عقيل الذي يكشف عن جديّة الإمام والتزامه العملي بمحاربة الفساد في نهج الحكم الذي أسسه.

٥ - ٢ - ٥. حاكمية القانون

إنَّ النموذج الشكلي لحاكمية القانون بما هو ناظرٌ إلى دولةٍ تكون فيها علاقة الدولة بالمواطنين منظَّمة في إطار نظامٍ قانوني، ولا يمكن استخدام السلطة العامة فيها إلا عن طريق إنفاذ القانون (امير ارجمند، ١٣٨١) هو وفقا للبنك الدولي وسائر مؤسسات التنمية الدولية استعمال أكثر شمولا مقارنة بالنموذج الماهوي (هاشمي وغفاري، ١٣٩٠). وبهذا المعنى تكون لليبرالية ذات سنخيّة مع حاكمية القانون؛ لأنّ حاكمية القانون بذاتها تقف على الحياد. إنَّ إعمال النموذج الشكلي من حاكمية القانون في دولة الحد الأدنى قبل أنْ يهتم بمحتوى القانون ومحورية العدل، يوجه اهتمامه نحو إقامة النظام وتنظيم الأمور، ومن هنا وقع هذا النموذج تحت طائلة انتقاد ميشيل بيسيت في نظرية كبش الفداء. (بيسيت، المصدر السابق، ص ٦٢). وأما النموذج الماهوي لحاكمية القانون فهو ينظر إلى الموضوع برؤية تتجاوز الوضعية الأخلاقية والنموذج الشكلي لحاكمية القانون، وفي ظل القيم الأساسية من قبيل الحرية، والعدل، وحاكمية القانون، يقوم بتعريف القانون بما يتضمن إقامة الأهداف الأسمى من مجرّد إقامة النظام وتنظيم الأمور. وفي هذا الفهم لا يكون القانون حياديا تجاه الواقعيات والظواهر الاجتماعية. (هاشمي وغفاري، المصدر السابق)

يؤكد نموذج الحكم الرشيد على مبدأ حاكمية القانون، وقد طُرح هذا النموذج لرفع الإشكالات الناشئة عن الالتزامات الشكليّة في حاكمية القانون، ليتم من خلال الالزامات الشكلية تحقق أهداف العدل والإنصاف في إدارة المجتمع. إنَّ وظائف دولة نهج البلاغة تجعل - بنحو ذا معنى - النموذج الماهوي من حاكمية القانون محورا، كما أننا نلاحظ أنّ الإمام a قد اهتم بهذا النموذج في الميثاق الحكومي إذ يخاطب مالك الأشتر قائلا: "ولَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ" (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). وفي الوقت ذاته نجد الإمام علي a يهتم في مجال محاربة الفساد وإحياء الحقوق العامة بالنموذج الشكلي من حاكمية القانون. لقد اهتم

الإمام علي a بالحياد اهتماما خاصا باعتباره أهم ثمرة من ثمرات النموذج المذكور، فإذا قام شخصٌ بعمل مخالفٍ للقانون فإنّ الإمام لا يقبل في حقه أية شفاعة أو واسطة. وعلى هذا الأساس نجد دولة نهج البلاغة قد تجلّى فيها وجها حاكمية القانون، وهما ضروريان لإزالة الفواصل الطبقية والحرمان المتجذّر.

٥ - ٣ دولة نهج البلاغة بلحاظ المؤشرات الجنائية

٥ - ٣ - ١. الجريمة والعقاب

إنَّ الشعارات أو القيم التي تُشكّل فلسفة المجتمع الغربي في إطار نظرية كبش الفداء لم تصبح عملية، وليس ذلك فحسب بل أصبحت بنفسها عاملا لارتكاب الجريمة، وبالنتيجة تقوم الفئات السفلى من أجل الخلاص من الوضع الذي ابتليت به بنقض القواعد الصارمة للمجتمع الغربي الحديث، ثم تواجه الضمانات التنفيذية التي وضعتها الطبقة الحاكمة. وبناءً على هذا فإن هذه النظرية ترى "الجريمة" ناشئة عن فقدان المساواة البنيوي والفجوة الطبقية الناشئة عن فشل دولة الحد الأدنى في أداء وظائفها الناشئة عن العقد الاجتماعي، ونهايةً عن نموذج الحكم الرشيد لتحمل المسؤولية وتحقيق العدل.

نجد في النظام الجنائي لدولة نهج البلاغة أنّ بعض الجرائم ناشئة عن تعدي الأحكام الإلهية المستندة إلى أحكام القرآن من قبيل شرب الخمر، والسرقة الحديّة وما إلى ذلك، لكن منهج حكم الإمام علي a قائم على مبنى العدل الاقتصادي، وكذلك على كبح الفساد، ويؤكد على السيطرة على المسؤولين العاملين تحت إشرافه، ويلاحظ نماذج لذلك في رسالته إلى عثمان بن حنيف وشريح القاضي. يقول الإمام علي a : "احْذَرُوا صَوْلَةَ الْكَرِيمِ إِذا جَاعَ واللَّئِيمِ إِذا شَبِعَ" (الحكمة ٥٠ نهج البلاغة). وهذا الكلام من الإمام علي a يشير بنحو ذا مغزى إلى سببية وقوع الجريمة ونوع الجرائم أيضاً. وبمحاذاة الرؤى النقدية في نظرية كبش الفداء، فإن نموذج الحكم في نهج البلاغة في مجال السيطرة على الجريمة يكمن في ردم الدولة للفجوات الطبقية والقضاء على الحرمان المتجذّر، لكي يتم منع وقوع الجرائم العنيفة التي هي نقطة لثقل في نظرية كبش الفداء.

٥ - ٣ - ٢. الملاحقة الجنائية

إنَّ الجريمة المرتكبة في رؤية نظرية كبش الفداء هي من جرائم الشارع ويمكن مشاهدتها بلحاظ أوصاف علم الجريمة، مع إمكانية عالية في تقديم تقرير حولها (ملك ميرزايي وآخرون، ١٣٩٧)، ومرتكبو هذا النوع من الجريمة هم من الفئات الضعيفة وذوي القدرة المنخفضة وغالبا ما يكونون أكثر تعرضا لاعتداءات الشرطة وحيف السلطة القضائية. إنَّ الصورة النمطيّة الإجرامية وهي من عناصر نظرية كبش الفداء المهمة تنتهي بنحوٍ خاص إلى الملاحقة الانتقائية لأفراد خاصّين يسهل إلصاق التهم بهم، وفي المقابل يتواجد الأشخاص المرتبطين بالفئة الحاكمة وهم في مأمن من الملاحقة حتى مع ارتكابهم الجريمة. إنَّ الملاحقة الانتقائية والبنيوية في القصة التي يسردها ميشيل بيسيت لتبيين نظريته تحكي بوضوح عن هذا المنحى. وزير العدل الفرنسي يجيب عن سؤال لأحد الصحفيين المعروفين الذي كان قلقا مما سيحدث له في حال عدم حمله الأوراق الثبوتية حينما يفتشه رجال الشرطة: "أنت لا ينبغي لك أنّ تقلق حيال أي شيء، لأن مظهرك أنيقٌ ومرتّب" (بيسيت، المصدر السابق، ص٦٣).

في النظام الجنائي لدولة نهج البلاغة لا معنى للملاحقة الجنائية الانتقائية، لأنّ تركيز الإمام علي a على ملاحقة ذوي المكانة والمترفين ومعاقبتهم على جرائمهم، ومن هؤلاء ذوي السابقة في الإسلام، أو الذين يرتبطون بالخلفاء السابقين أو من أقاربهم وكانت لهم ميزات استثنائية خاصة أكثر مما يستحقونه، من كانت أيديهم مبسوطة للتصرف في بيت المال دون وجه حق وخلافا للشرع والقانون. يروي أبو رافع خازن بيت المال وكاتب أمير المؤمنين a إبان حكمة أنّه كان على وشك أنْ يقطع يد ابنته لأنها اقترضت من بيت المال عقداً (المجلسي، ص ٣٣٧). والنموذج المتقدم من نهج البلاغة يمثل مصداقا بارزا لمقولة "التساوي أمام القانون" والتي تُعد من مؤشرات نموذج الحكم الرشيد. وفي سياق هذا المؤشر باللحاظ القضائي يمكن الإشارة إلى القضية المشهورة للرجل النصراني ودرع الإمام علي a التي حضر فيها الإمام كسائر الناس أمام شريح القاضي الذي نصبه الإمام نفسه، وأخيرا أصدر القاضي حكما ضد الإمام لأنه لم يتوفر الدليل الكافي للحكم لصالحه.

٥ - ٣ - ٣. هدف العقوبة وفلسفتها الإصلاح والعلاج

في عملية الإصلاح وإعادة التأهيل يتم التعامل مع المجرمين على أساس أنهم مرضى

اجتماعيين لا على أساس أنهم أشرار. وقد كانت عملية الإصلاح والعلاج ملازمة للسياسية الجنائية في دولة الرفاه إذ يتم ذلك تزامنا مع أنحاء دعم ومساندة الدولة للفئات الدنيا (پاك نهاد، ١٣٨٩). وبسبب التغييرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية أصبحت فكرة إعادة البناء لا قيمة لها في أوائل عقد السبعينات، وعادت أفكار العقوبات الصارمة إلى الهيمنة مرة أخرى تحت عنوان حركة "العودة إلى العقوبة"، (مهدوي ثابت وآخرون، ١٣٩٧). إنَّ نظرية كبش الفداء تم تقديمها على أساس دراسة الجرائم في فرنسا منذ عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، وذلك في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الدولة الفرنسية عن دورها في دعم الفئات المحتاجة إلى الدعم، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر وإيجاد طبقة من المجرمين. وفي مثل هذه الظروف قام السياسيون بتوجيه أصابع الاتهام بالتقصير إلى المجرمين، لكي يضللوا الرأي العام ويصرفوا انتباهه عن السياسات الفاشلة والفلسفة الليبرالية، وعادت مرة أخرى إلى الواجهة السياسات الجنائية الصارمة للإجابة عن المخاوف العامة المتزايدة الناشئة عن سياسات الإصلاح والعلاج. لكن بعد ظهور عدم فاعلية المنهج الجديد، ظهر نموذج الحكم الرشيد الذي كان في بدايته يحمل اتجاها اقتصاديا، لكنه بمرور الوقت أدى إلى تكوّن الأفكار في سائر المجالات ومنها في المجال القضائي وسياسات السيطرة على الجريمة. إنَّ الحكم الرشيد يتقبل اقتضاء القبول بمسؤولية الفشل في مجال السياسات غير الجنائية للسيطرة على الجريمة التي تؤثر بالطبع في نوعية النظرة إلى المجرمين والهدف من إجراء العقوبة. وفي هذه الصورة تُطرح جانبا فكرة أنّ المجرمين أعداء وأنهم من خارج دائرتنا، وهي من الجوانب الانتقادية في إطار نظرية كبش الفداء، وتمهد الطريق لاتخاذ سياسات جنائية صارمة ومدمرة، كما يتم ترك مقولة محورية القوة والمنحى الأمني لتحل محلها مقولة التفاعل ومحورية المواطن.

إنَّ النظرة إلى الحكم في دولة نهج البلاغة هي نظرةٌ إلهية، تختلف اختلافا أساسيا عن رؤية محورية القوة. (شاه آبادي وجامه بزرگي، المصدر السابق). كما أنها تشير في سبب القبول بالحكومة إلى مسؤولية العلماء في أنْ لا يسكتوا في قبال تخمة الظالم وسغب المظلوم وجوعه، وفي مثل هذا الاتجاه من الحكومة لا يمكن للسياسة الجنائية أنْ تكون قائمة على القضاء على المجرمين واستبعادهم، ولا يكون الهدف من العقوبة هو التحطيم والانتقام. إنَّ الرؤية الحاكمة على دولة نهج البلاغة مبنية على المداراة في التعامل مع المجرمين. ومن هنا

يخاطب الإمام علي a مالك الأشتر قائلا: "فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن بعقوبة". وهذا الموقف يعني أنّ إعمال العقوبة إذا كان من أجل ارتكاب جرم الحق الإلهي فإنه في هذه الصورة يكون من باب التكليف ولا يبقى فيه مجال للسرور والتبجّح، وإذا كان من أجل جرائم غير حقوق الله فإن تبرير عدم الفرح والتبجح بالعقوبة عليه يكون قائما على أساس أنّ ارتكاب الجريمة تقع مسؤوليته إلى حد كبير على عاتق الحكومة ووضعها للسياسات، وبناءً على هذا فإن معاقبة الأشخاص الذين هم في الأساس ضحايا سياسة الحكومة لا يستدعي الفرح مطلقا. وبناءً على هذا لا يتم التعامل في رؤية نهج البلاغة مع المجرم على أنه عدوٌ. (ميرزايي و نظرزاده، ١٤٠٠)، ولا تكون العقوبة في خدمة السلطة ولا أداةً من أجل إعادة إنتاجها، وهذا من الجوانب الانتقادية المهمة في نظرية كبش الفداء، ولذلك يرى ميشيل بيسيت أنّ الجهاز القضائي يمثّل سلاحا مخيفا من أجل تقوية سلطة الطبقة الحاكمة (بيسيت، المصدر السابق، ٧٦).

٦. النتيجة:ـ

رغم أنّ مبنى دولة نهج البلاغة هي التعيين الإلهي، لكن الإمام علي a يبين أنّ ظهور دولته مرتبطٌ برجوع الناس إليه، وهو تجلٍ مفهومي للعقد الاجتماعي. وملاحظة فقرات من رسائل الإمام علي a وخطبه يكشف عن معايير تتطابق مع مؤشرات الحكم الرشيد سواء في الجانب غير الجنائي كالشفافية ومحاربة الفساد، أم في الجانب الجنائي من قبيل التساوي أمام القانون، وعدم التمييز في الملاحقة، وفقدان الصورة النمطية الإجرامية تجاه الأفراد والفئات الخاصة، وهذه العوامل وخاصة الأخيرة تمثّل في إطار نظرية كبش الفداء عوامل للتشدد والصرامة في التعامل مع الفئات الدنيا من المجتمع. إنّ وضع السياسات غير الجنائية والوقاية من الجريمة على مبنى تلك السياسات هو في الواقع أهم وظيفة للحكومة، وعلى أساسه تم تقديم نظرية كبش الفداء، قد حظي أيضاً باهتمام خاصٍ في دولة نهج البلاغة.

إنّ دولة نهج البلاغة التي تمتلك مبنى مختلفا عن نموذج الحكم الرشيد لكنه متماشٍ

معه، تسعى إلى إزالة الإشكالات التي أوردتها نظرية كبش الفداء في القرن العشرين على الحاكمية المبنية على الفلسفة الليبرالية من جهة الاستجابة وتحمل المسؤولية أمام الناس مما يؤدي إلى إيجاد شرخٍ طبقي، كما تسعى دولة نهج البلاغة عن طريق تحقيق العدل الاقتصادي إلى السيطرة الدائمة على الجرائم كالسرقة، والعنف، والتمرّد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الفارسية والعربية:

- الكتب

١. الإمام أمير المؤمنين علي a ، نهج البلاغة.

٢. المجلسي، محمد باقر، البحار، ج ٤٠.

٣. بيتر لانغست وآخرون، برنامه جهاني مبارزه با فساد، ترجمة حميد بهره مند و امير حسين جلالي، تهران، ناشر مركز پژوهش هاي مجلس شوراي اسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧.

٤. ميشيل بيسيت، جون، جامعه شناسى جنايت، ترجمة فريدون وحيدا، آستان قدس رضوى، بنياد پژوهش هاي اسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧.

- المقالات

٥. امير ارجمند، كاوشى ىر برخى زوايا سياستهاى كلى نظام در پرتو اصل حاكميت قانون و جمهوريت، راهبرد، العدد ٢٦، شتاء ١٣٨١، الصفحات ٧٠ - ٩٢.

٦. پاك نهاد، امير، تحولات نوين زندان از درمانگاه مجرمين تا زباله دان اجتماعي، فصلنامه تحقيقات حقوقي، شماره ١٣، ويژه نامه شماره ٣، ١٣٨٩.

٧. جوان جعفري، عبدالرضا و سيد محمد جواد ساداتي، از سزاگرايي گلاسيك تا سزاگرايي نوين (ارزيابي اند پشه سزاگرايي) آموزه هاي حقوق كيفري دوره جديد، شماره ٢ پاييز و زمستان ١٣٩٠، صفحات ١١٩ - ١٤٨

٨. حكيمي، محمد، امام على a ، عدل و تعادل، نشريه كتاب colds شماره ١، ثابسقان PA NPA. ١١٥.

٩. خان احمدي، اسماعيل، امنيت پايدار در نظام سياسي اسلام از منظر نهج البلاغه، آفاق امنيت، شماره ١٥، تابستان ١٣٩١، صفحات ١٤٩ - ١٨٧.

١٠. رفيعي، حسن، ديدمان هاي رفاه اجتماعي، فصلنامه تامين اجتماعي، سال دوم شماره ٢(پياپي ٥) تابستان ١٣٧٩، صفحات ٣٥ -٥٦

١١. شاه آبادي، ابوالفضل و جامه بزر گي، آمنه، نظريه حكمراني خوب از ديد گاه نهج البلاغه، پژوهشنامه نهج البلاغه، شماره ٢، تابستان ١٣٩٢، صفحات ١ - ١٨

١٢. شريف زاده، فتاح و قلي پور رحمت الله، حكمراني خوب و نقش دولت، نشريه مديريت فرهنگ سازماني، دوره اول، شماره ٤، پاييز و زمستان ١٣٨٢، صفحات ١ - ٩٣.

١٣. صابري، علي، قرائت هاي معاصر از سزاگرايي، مجله مطالعات حقوق كيفري و جرم شناسي، دوره ١، شماره ١، ١٣٩٣، صفحات ١٤٥ - ١٦٤.

١٤. صوفي مجيد پور، مسعود، نظريه حكمراني خوب به منزله سياست توسعه، كتاب ماه علوم اجتماعي، شماره ٨٧، دي ١٣٨٣، صفحات ١١ - ١٤.

١٥. عزيزي، سميه، ارتباط نظريه قوچ قرباني و عوام گرايي كيفري و تاثير آن بر سياست كيفري ايران، مجله تحقيقات حقوقي، دوره ١٩، شماره ٤١، ١٣٩٩، صفحات ٢٢١ - ٢٤٢.

١٦. ملك ميرزايي، سميرا و سيد سجاد كاظمي و شهرداد دارابي، تاثير معماري شهري بر جرائم خياباني(با تاكيد بر معماري ايراني اسلامي)، مجله كارآگاه، سال يازدهم، شماره ٤٣، تابستان ٩٧، صفحات ١١٩.٩٩.

١٧. موسوي؛ سيد محمد حسين و مرسل‌پور، محسن و زيني ملك آباد، هادي، اصول حكمراني امام علي a در برابر نابرابري اجتماعي، نشريه سيره پژوهي اهل a ، شماره ٩، پاييز و زمستان ١٣٩٨ صفحات ٤ - ٢٩ إلى ٤.

١٨. مهدوي ثابت، محمد علي و مرادي، قاسم و حسنوند، محمد، درآمدي بر اصلاح و درمان بزهكاران، تحقيقات جديد در علوم انساني، دوره جديد شماره ٨، بهار ١٣٩٧، صفحات ١٤٣ - ١٥١.

١٩. ميرزايي، مهدي، نظرزاده، مسعود، بررسي نقش روش تنبيه مجرم از ديد گاه امام علي a در نهج اللاغه در جهت تحقق دادرسي عادلانه حقوق شهروندي، ماهانه حقوق ملل، شماره ٣٣، ١٤٠٠ صفحات ٧٣١ - ٧٥٠.

٢٠. نادري، محمد مهدي، حكمراني خوب، معرفي ونقد اجمالي، اسلام وپژوهش هاي مديريتي، شماره ١، تابستان ١٣٩٠، صفحات ٦٩ - ٩٤.

٢١. نوايي، جواد و سيد موسوي، سيد حسين، فلسفه سياسي اسلام و الزام هاي سبك زند گي تمدن آفرين، پژوهش هاي اجتماعي اسلامي، سال نوزدهم، شماره سوم(پياپي ٩٨) ١٣٩٢.

٢٢. نهادي، هادي و سياه كالي مرادي، جواد، بررسي شاخص هاي حكمراني خوب و حكمراني شايسته از منظر نهج البلاغه، مجله حكمراني متعالي، شماره ششم، تابستان ١٤٠٠.

٢٣. هاشمی، سيد محمد و غفاري، هدي، نگاهي دوباره به برداشت هاي شكلی و ماهوي از حاكميت قانون، تحقيقات حقوقی، ويژه نامه شماره ٥، تابستان، ١٣٩٠، الصفحات ٣٣٥ - ٣٦٦.

ثانياً - الإنجليزية:

24. Cutler, Antony and Nye, David (1983). Justice and predictability, The Macmillan Press LTD، P50.

25. Kaufmann, D. and Kraay, A. (2001). «Growth without Governance», World Bank Policy Research, Working Paper, pp129.229

26. KicKerte (2002)" Public Governance in small continental European states" international Journal of public administration, vol. 25, no. 12.

27. Stowe, Kenneth (1992), "Good Piano Wo'nt Play bad music: Adminisvative reform and Good Governance", public Administration. Vol, 70

28. Summers, Robert S. (1982). Instrumentalism and American legal theory; Cornell University Press. amanaha, Brian Z. (2006). Law as a Means to an End; Cambridge University Press, P1